

توقعات «ستراتفور» لسنة ٢٠١٠ (*)

مؤسسة ستراتفور (**)

مقدمة

كان الركود الاقتصادي العالمي موضوع سنة ٢٠٠٩ السائد، حيث ألحقت سلسلة من التطورات المالية في الولايات المتحدة أضراراً بالنظام المصرفي الأمريكي ما لبثت أن انتشرت إلى سائر الاقتصادات في العالم، فأثّرت في الجميع - سواء من اشتروا سلعا ذات مستوى تكنولوجي رفيع أو من باعوا سلعا من مواد خام - أيما تأثير. ومع دخول السنة الجديدة، وصل الركود إلى منتهاه، وأخذ الانتعاش يسري على غير استقرار، لكن يبدو أنه أرسى مداميك كافية لكي يستمر.

ثمة تطوران رئيسيان سيسودان سنة ٢٠١٠، أولهما استمراراً لاتجاه ما زالت «ستراتفور» (Stratfor) تتعقبه منذ سنوات: ظهور روسيا مجدداً كقوة كبرى. وقد كانت الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي قد ارتاحت كثيراً لفكرة الضعف الروسي، بيد أن الحربين في أفغانستان والعراق استهلكت طاقتها العسكرية تماماً في مطالع القرن الحادي والعشرين. ومع اتخاذها مؤخراً قرار إرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان، سيغدو انشغالها بالعالم الإسلامي مصدر استنزاف شامل لها بما يتيح لروسيا أن تفعل ما يحلو لها في الجوار القريب منها.

بالنسبة إلى روسيا، ستكون ٢٠١٠ سنة تماسك يتوج سنوات من الجهود الواعية؛ إذ إن روسيا ستقوم في هذه السنة بإزالة الجزء الأعظم مما بقي من نفوذ غربي وتركبي في أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا وأرمينيا وأذربيجان، وستحاول وضع الأساس لإعادة تشكيل اتحاد سياسي في جزء كبير من الفضاء السوفييتي السابق. المشروع هذا لن يكتمل في سنة ٢٠١٠، لكن سيتضح بحلول نهاية السنة أن الاتحاد السوفييتي السابق هو مجال النفوذ الروسي وأن

(*) صدر هذا التقرير عن مؤسسة ستراتفور بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تحت عنوان:

«Annual Forecast 2010» < <http://www.stratfor.com> > .

(**) هي مؤسسة أمريكية متخصصة في تحليل الشؤون الدولية (التنبؤ، التبصر والمخابرات العالمية

هو الشعار الثابت على إصداراتها). برز دورها في السنوات الأخيرة كمصدر للمعلومات والتحليلات الاستخباراتية والاستراتيجية.

على أي محاولة لتغيير ذلك، أن تكون محاولة جبارة، إذا ما أُريد لها أن تنجح.

وإن ما سيساهم في التماسك الروسي هو أزمة لا تني تزداد حدة في الشرق الأوسط؛ فإسرائيل تعتقد أن برنامج إيران النووي بلغ من النضج ما يشكل تهديداً مادياً لبقاء الدولة اليهودية. أما الجهود الدبلوماسية الدولية لاحتواء ذلك البرنامج، فلا تقصد فقط، وببساطة، اتخاذ إجراءات وقائية إزاء تهديد نووي إيراني في المستقبل، وإنما تقصد أيضاً الحؤول دون وقوع ضربة إسرائيلية ضد إيران؛ ضربة يمكن أن تتصاعد بسرعة وتفضي إلى فوضى عامة في شريان الطاقة الرئيسي، أي الخليج.

يؤكد خليط من اللاعبين والدوافع أن أزمة ستنفجر في سنة ٢٠١٠؛ فهناك إسرائيل المصرة على فرض ضوابط حقيقية [على إيران] والراغبة في التصرف بصورة أحادية، وإيران تتفادى الضوابط الحقيقية وتحفظ بقدرتها على التصرف على نحو حاسم في العراق وأفغانستان. وهناك روسيا التي تتوخى إبقاء الصراع في حالة اختمار كي تصرف انتباه الجميع عما تسعى إليه في الاتحاد السوفياتي السابق، فيما تريد الولايات المتحدة ببساطة أن يخلد الجميع إلى الهدوء كي تتمكن من التركيز على حروبها. والسؤالان الوحيدان هنا هما: هل ستكون الأزمة محصورة، «ببساطة»، في الخليج؟ وهل ستكون عسكرية في جوهرها؟

في مواقع أخرى من العالم، ستجري تطورات كثيرة لن تبلغ ما سيكون لهذه القضايا من وجود كلي في سنة ٢٠١٠، لكنها مع ذلك تطورات حرجة على المستوى الإقليمي.

● الركود العالمي انتهى، وثمره انتعاش متنام، وإن يكن متردداً، يترسخ في مواقع عديدة. أما دوامه أو قوته فبالكاد يكونان نتيجة حتمية، إلا أن «مجزرة» بداية سنة ٢٠٠٩ هي بالتأكيد شيء من الماضي. وقد حلت محل الأزمة الاقتصادية العالمية سلسلة من النتائج الثانوية ذات السمات الإقليمية: صراعات الصين مع اقتصادها الذي يتقدمه التصدير، في الوقت الذي يفتقر الطلب على الصادرات، وأزمة أوروبا المصرفية المتفاقمة.

● زيادة القوات الأمريكية في أفغانستان محاولة لتغيير قواعد الحرب. والضغط الحقيقي الناتج من الصراع في سنة ٢٠١٠ لن يكون في أفغانستان وإنما في باكستان، حيث تمتد رقعة الصراع إلى ما وراء حدود المنطقة.

● في أوروبا، أخيراً ستسمح اتفاقية لشبونة (السارية المفعول بالكامل) لألمانيا وفرنسا بتوطيد زعامة للاتحاد الأوروبي يكون لها معنى.

● نتائج حرب المكسيك على المخدرات تنتشر بسرعة، حيث إن التكتلات الاحتكارية تركز جهودها على سلسلة توريد المخدرات إلى أمريكا الوسطى والولايات المتحدة كليهما. وبالنسبة إلى أمريكا الوسطى، سيصبح العنف والفساد اللذان يتغلغلان في المكسيك حالياً من الأمور المألوفة أكثر من ذي قبل.

● بتمام التحولات الداخلية وبالتوصل إلى حلول للحروب الأهلية، بلغت أنغولا وجنوب أفريقيا كلاهما سن النضج كقوتين مستقلتين. والآن تبدأ حربهما الباردة.

أولاً: الشرق الأوسط

سار برنامج إيران النووي قُدماً، رغم جهود دولية بُذلت لإبطائه، وهو ما لا تقبله إسرائيل؛ إذ إن الدولة اليهودية تزداد قلقاً على وجودها القومي، وتضخم التهديد لفرض عمل أكثر حسماً. وقد قال الإسرائيليون إنه ما لم يوقف الأمريكيون نشاطات إيران النووية (سواء من خلال استخدام «عقوبات معطلة» أو من خلال عمل عسكري)، فإنه لن يكون أمامهم من خيار سوى أن يوجهوا ضربة عسكرية لتعطيل البرنامج.

على الرغم من رغبة الولايات المتحدة في تفادي الحرب، فإنها تتفهم أن في حال وجوب هجوم كهذا، سيتعين عليها المشاركة لسببين. أولاً، مع أن في استطاعة إسرائيل بالتأكيد أن تعطل البرنامج الإيراني سنوات قليلة، فإنها تفتقر إلى القدرة على تدميره؛ فإيران، التي تدرك الخطر الذي تواجهه، لم تقم بعمل ضخم لإخفاء العناصر المادية المكونة لبرنامجها النووي فحسب، بل إنها قامت أيضاً بتوزيع مختلف أجزاء هذا البرنامج في شتى أنحاء البلد. بالتالي، ستحتاج إسرائيل إلى مساعدة عسكرية أمريكية لجهة العتاد اللازم لاختراق المنشآت المحصنة تحت الأرض والمنتشرة على مساحات تفصل إحداها عن الأخرى مسافات شاسعة. ثانياً، لا ريب في أن إيران سترد بعدد من الوسائل المهددة، سيكون منها في مضيق هرمز، الطريق الأكثر ازدحاماً لنقل الطاقة في العالم، وبالتالي تهدد بإحباط الانتعاش الاقتصادي العالمي من خلال رفع أسعار النفط.

من شأن مشاركة الولايات المتحدة أن يزيد من احتمالات النجاح في هجوم على المنشآت النووية الإيرانية، ولدى الولايات المتحدة فقط الموارد الكافية لضرب المنشآت والاشتباك مع وسائل الرد الإيرانية في مضيق هرمز. لكن أياً من هذه الموارد لا يعني أن الأمريكيين يريدون حرباً في سنة ٢٠١٠؛ فواشنطن لا تريد أكثر من تركيز جهودها على توسيع نطاق الحرب في أفغانستان والانسحاب من العراق. وهي في أمس الحاجة إلى ثني إيران عما تقوم به فترة من الزمن. غير أن الإسرائيليين يلحون، والروس يضحون التهديد الإيراني (كجزء من خطة لإبقاء الأمريكيين منهمكين في الشرق الأوسط) من خلال تحريض طهران على التمسك بموقف التحدي.

ليس لدى «ستراتفور» أدلة كافية للتكهن بما إذا كانت الحرب ماثلة في نهاية هذا الطريق، لكن هذا بالتأكيد إمكان واضح قد ينقلب إلى احتمال بمرور السنين، وبالتأكيد عند دنو إيران من امتلاك القدرة على صنع قنبلة نووية. وستتمحور سنة ٢٠١٠ حول محاولة إسرائيل فرض صراع، ومحاولة الأمريكيين تلافيه، وإعداد الإيرانيين له، وتلاعب الروس بجميع الأطراف بما يجعلهم يوقنون أن حل المأزق ليس بقريب.

في موقع آخر، تزداد تركيا شأناً؛ إذ هي منكبة على مواصلة السير نحو منزلة أكثر تمثيلاً لأهميتها الجغرافية والديمقراطية والاقتصادية. إلا أن بروز تركيا ما زال ظاهرة جديدة جداً، وأنقرة ترغب في تجنب أية صراعات حاسمة إلى أن تصبح أشد ثقة بموقفها. كما أنها مقيدة بمشاحنات سياسية محلية. وتركيا تفتقر حالياً إلى الأدوات اللازمة لمنع اندلاع مواجهة

عسكرية بين الأمريكيين والإيرانيين، وهي بالتأكيد لا ترغب في أن تكون طرفاً فيها. يضاف إلى ذلك أنها لا تطيق مواجهة الروس في القوقاز، ويحتمل كثيراً أن تفقد في سنة ٢٠١٠ ما لها في تلك المنطقة من مواضع وطيدة. وهكذا سيتوسع نفوذها كالنار في الهشيم إلى أية منطقة أغفلتها قوى كبرى أخرى. وستتركز جهود تركيا في سنة ٢٠١٠ على منطقتين: البلقان، حيث التنافس الجيوبولوتيكي متاح للجميع بعض الشيء (وخصوصاً البوسنة، حيث للاعبين الآخرين مشاعر مختلطة)، والعراق، حيث يحاول الأمريكيون الانسحاب منه.

سيكون ذلك الانسحاب الأمريكي امتحاناً عسيراً لقدرة فئات العراق على العمل معاً من خلال سلسلة الترتيبات السياسية التي يُعزى صمودها حتى الساعة إلى التهديد والوعيد الأمريكيين، إلى حد بعيد. هنا سيكون تقسيم فئات العراق إلى مزيد من الفئات أمراً مضموناً في سنة ٢٠١٠، سواء كان السبب خروج الأمريكيين، أو تدخل الإيرانيين نتيجة علاقات إيرانية - أمريكية متدهورة، أو مزيجاً من السببين. وستكون فاتحة ما سيأتي انتخابات برلمانية حُددت بداية آذار/مارس موعداً مؤقتاً لإجرائها. وسيكون الملائم الأول لأية مجموعة تشعر بأنها موضع استخفاف بها إعادة تنشيط المليشيات التي حولت البلد في الماضي القريب إلى حِمَام دم. وبصرف النظر عن اتجاه ميزان القوى، ويرجح أن يميل إلى مصلحة السنة على حساب الأكراد، فإن العراق مقبل على سنة صعبة جداً، سنة ستكون اختباراً مهماً لقدرة على العمل بصورة مستديمة.

ثانياً: جنوبي آسيا

ستشهد سنة ٢٠١٠ واشنطن وهي تنفذ استراتيجيتها الأفغانية الجديدة: زيادة الوجود العسكري الأمريكي من ٧٠,٠٠٠ جندي إلى ١٠٠,٠٠٠ جندي لدحر زخم طالبان، وتشتيت زمر طالبان، وتدريب الجيش الأفغاني. ظاهرياً، يبدو القرار الأمريكي كأنه سيسود سنة ٢٠١٠. لا، لن يسود.

حركة طالبان قوة تخوض حرب عصابات، وهي لن تسمح لنفسها بالتورط في اشتباكات مباشرة، بل ستركز على هجمات الكر والفر، وعلى التماسك الداخلي كي تصمد في وجه المحاولات الأمريكية الرامية إلى سحق الحركة، وفي وجه أية محاولة لتنظيم القاعدة لخطف طالبان من أجل مآرب خاصة به. ويُحتمل أن تجعل هموم طالبان الداخلية هذه مختلف **المفاوضات** التي تشمل طالبان مهمة بمقدار أهمية التطورات العسكرية.

في المقابل، وعبر الحدود في باكستان، تكاد إسلام آباد تعنيا بأمر التعامل مع واشنطن والجهاديين الناشطين على الأراضي الباكستانية. بالتالي، هنا، ليست أفغانستان، المكان الذي تتغير فيه طبيعة الحرب.

ويميل الاعتقاد إلى أن الجزء الأكبر من قيادة القاعدة ليس في أفغانستان، بل هو في باكستان. لذلك، فإن النشاط العسكري الأمريكي المتزايد عبر الحدود (وهو في معظمه هجمات بطائرات بلا طيار، فضلاً على عمليات قوات خاصة) سيكون الصفة المميزة المحددة للصراع في

سنة ٢٠١٠. وحتى **زيادة طفيفة** في هذا النشاط ستكون ملحوظة جداً لدى الباكستانيين، الذين لا يرحّبون كثيراً بالجهود الأمريكية في أفغانستان (فضلاً على الجهود الأمريكية في باكستان).

إن وجود الولايات المتحدة العسكري المتزايد ونزعتها المتصاعدة إلى العمل في باكستان يثيران أربعة مصادر للقلق: أولاً، يجب على باكستان أن تجد وسيلة لاحتواء النتائج العسكرية غير المتوقعة؛ فالتصرفات الأمريكية ستُكره باكستان على توسيع نطاق حملتها على التمرد، الأمر الذي سيؤلب مقاتلين حياديين على الدولة الباكستانية. وستكون العاقبة تصعيداً حاداً للهجمات عبر باكستان، بما فيها عمق البنجاب.

ثانياً، لا بد لباكستان أن تجد طريقة لتدبر أمر التوقعات الأمريكية بحيث لا تضر بالعلاقات الثنائية. ومن الخيارات في هذا المجال أن يُسمح بـ أو يُحْض على شن هجمات محدودة على **خطوط إمداد الناتو** الممتدة عبر باكستان إلى أفغانستان؛ إذ إن من شأن ذلك أن يبعث برسالة إلى واشنطن مؤداها أن ممارسة قدر كبير من الضغط على إسلام آباد سيؤدي إلى إثارة مشكلات في وجه المجهود في أفغانستان. لكن لهذه المقاربة حدودها؛ فباكستان تعتمد على الرعاية والمساعدة الأمريكيتين للحفاظ على ميزان القوى إزاء الهند. لذا، فإن الوسيلة الأجدى هي تقاسم المعلومات عن مجموعات يريد الأمريكيون استهدافها، ولكن على نحو لا يشعل النار بباكستان ولا يقود الأمريكيين إلى طلب المعلومات بمقادير أكبر فأكبر.

ثالثاً، ستقتضي قوة أمريكية موسّعة في أفغانستان مزيداً من الشحنات، وستكثف بالتالي حركة المرور على خط الإمداد عبر البلد. وفي وسع خط السير الباكستاني أن يستوعب المزيد، غير أن الأمريكيين بحاجة إلى وسيلة للضغط على إسلام آباد، وزيادة الاعتماد على باكستان تجري بما لا يشتهون. الحل الوحيد هو توسيع الطريق الإضافي الوحيد: الطريق الذي يعبر الاتحاد السوفياتي السابق، حيث لا شيء يمكن أن يحدث دون موافقة روسيا. وهذا يعني أن الحصول على نفوذ على باكستان يوجب منح نفوذ لموسكو.

أخيراً، هناك **نية استراتيجية جهادية** قوية لشن هجوم كبير على الهند بهدف إشعال صراع بين الهند وباكستان. ومن شأن هذا الهجوم أن يعيد توجيه القوات الباكستانية من مقاتلة هؤلاء الجهاديين في غربي باكستان إلى الحدود الهندية في الشرق. وقد استطاعت الهند والولايات المتحدة منذ الهجوم على مومباي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ أن تجمعاً معلومات أدق عن مجموعات لديها مثل هذه الأهداف، وهو ما يقلل من احتمالات نجاحها، لكنه لا يلغي تماماً احتمالات تنفيذها مثل هذه الهجمات.

ثالثاً: الاتحاد السوفياتي السابق

لقد تتبّعت «ستراتفور» مجريات **تقوية الدولة الروسية** على امتداد عدة سنوات، فسجلت في سنة ٢٠٠٩ تمكّن موسكو من تحقيق سلسلة من المكاسب المجزية في الكثير من مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، لاسيما في أذربيجان وجورجيا وأوكرانيا، مستغلة انهماك واشنطن بالعراق وأفغانستان وشؤونها السياسية الداخلية. وهي ستقوم في سنة

٢٠١٠ بتوطيد هذه المكاسب كي تعزل نفسها عن أية مصلحة أمريكية تتزايد في المنطقة مستقبلاً. وسوف يتركز معظم هذه الجهود في ثلاثة مواقع محدّدة هي:

● **أوكرانيا:** إن كلاً من المرشحين الرئيسيين للانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير (وهي الانتخابات الأولى منذ الثورة البرتقالية سنة ٢٠٠٤) موال للكرملين. وستكون روسيا في مطلع السنة قد نجحت في إبعاد صانعي قرار موالين للغرب عن القيادة العليا الأوكرانية، بما يتيح لها إعادة تشديد قبضتها على أوكرانيا جيشاً وأجهزة أمنية واقتصاداً.

● **بيلاروسيا وكازاخستان:** في ١ كانون الثاني/يناير سرى مفعول اتحاد جمركي بين روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان. والاتحاد هذا، خلافاً لمعظم الاتحادات الجمركية، معدّ خصيصاً لمنح روسيا سيطرة اقتصادية قوية على العضوين الآخرين. وقد جاءت موافقة بيلاروسيا بعد تردد؛ فالروس يملكون أغلبية اقتصادها، بينما كان لا بد من إكراه كازاخستان على الانضمام إلى الاتحاد. وإذا كان هناك من نقطة ضعف في «حرز» روسيا في سنة ٢٠١٠، فستكون في كازاخستان، حيث يدرك كثير من الأطراف أن الاتحاد الجمركي سيقضي في نهاية الأمر على أي أمل بإحراز موقع اقتصادي أو سياسي مستقل عن موسكو. هذا وتسعى روسيا إلى توسيع إطار الاتحاد ليشمل أوكرانيا وأرمينيا وقيرغزستان وطاجيكستان في مآل الأمر، وتأمل مع الوقت بأن تستخدم الاتحاد منصة لإطلاق مساعي التوحيد السياسي.

لما كان من غير المرجح أن تلقى محاولة روسيا لتقوية نفسها مقاومة جدية، فإن مناطق **سوفيياتية سابقة** أخرى ستُجبر إما على السعي إلى شروط مقبولة، وإما على السعي إلى رعاية أجنبية للحفاظ على استقلالها. ومن المؤكد تقريباً أن تندرج أذربيجان وطاجيكستان في المعسكر الأول، في حين أن جورجيا (التي يرجح ألا يحالفها التوفيق) ودول البلطيق (التي يرجح ألا تُمنى بالفشل) ستندرج في المعسكر الآخر. لذلك، ستكون دول البلطيق الموقع الذي ستنزلق فيه روسيا نحو مواجهة مع أوروبا والولايات المتحدة.

مع أن من الممكن أن تحقق روسيا بعض النجاح في أطرافها سنة ٢٠١٠، فإن الكرملين سيواجه صراعاً عسيراً في الداخل. ففي نهاية سنة ٢٠٠٩، بدأت الحكومة الروسية حملة **تطهير اقتصادي متعددة السنوات** لتخليص الحكومة من شركات مبدرة مملوكة للدولة وطرد المديرين الذين اعتُبروا مقصرين في تأدية وظائفهم. بيد أن هذه الخطوة الهادفة إلى جعل روسيا أمتن مالياً واقتصادياً في المدى الطويل تمزقت من خلال مركزي القوتين الرئيسيتين في الكرملين، فأطلقت شرارة سلسلة من إجراءات التطهير القاسية، الأمر الذي سيجعل حدة الصراع بين مراكز القوى في الكرملين تشتد في هذه السنة الثانية. ومع أن الصراع سيكون صاحباً بصورة لا تصدّق وخطراً بالنسبة إلى أغلبية أقوى الرجال في روسيا، فإن الأمر سيعود إلى رئيس الوزراء الروسي **فلاديمير بوتين لجهة الحفاظ على الاستقرار** في الحكومة ومنع مراكز القوى من شردمة الحكومة. ذلك بأن بوتين هو الشخص الوحيد في روسيا الذي يستطيع احتواء هذا الصراع، رغم احتمال اضطرابه إلى مواجهة خيارات صعبة لكبح جماح أو لتحديد بعض أهم الشخصيات في الكرملين؛ إذ سيعم خبر ما سيقدم عليه جميع الأوساط الروسية، بما فيها جهاز الأمن الاتحادي، والجيش، والقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية وإلى ما هنالك.

رابعاً: الاقتصاد العالمي

في أواسط سنة ٢٠٠٩ أو نحو ذلك وصل الركود في الولايات المتحدة إلى نهايته. غير أن آثاراً للضعف الاقتصادي ما زالت ماثلة داخل الولايات المتحدة، فيما تستمر مشكلات أكبر في أماكن أخرى من العالم.

هنا، تستخدم «ستراتفور» حفنة من الإجراءات لتقييم الاقتصاد الأمريكي، والنتائج كلها تقريباً تبدو إيجابية؛ فمؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ (S & P 500)، وهو مؤشر رئيسي جيد لأراء المستثمرين، ارتفع حتى بلغ الآن ٥٠ بالمئة عما كانت عليه مستوياته المتدنية في فترة الركود. وطلبات تعويض أضرار البطالة للمرة الأولى، وهي مؤشر للنمو الاقتصادي متأخر ومن الطراز الأول، تناقصت بمعدل الثلث تقريباً عما كانت عليها مستوياتها العالية في فترة الركود. ولم تكن المبيعات بالمفرق أعلى من بنى المخزون على مدى أشهر فحسب، وإنما كانت المخزونات تنقلص في معظم تلك الفترة الزمنية؛ فالشركات التجارية تستنفد ما على أرففها من سلع، وهذا يشير إلى أن ليس أمامها من خيار سوى تقديم طلبيات للحصول على مزيد من البضائع، وهو ما يعمل بدوره على تسريع بدء نمو العمالة.

أما الهم الأكبر الباقي بالنسبة إلى «ستراتفور» فهو أن تظل المصارف على حذرهما بشأن الإقراض وأن يظل المستهلكون على حذرهم بشأن الاقتراض. إذ، مع أن الولايات المتحدة في غمرة انتعاش اقتصادي، فإن هذا الانتعاش ليس بقوي، ولا يمكن وصفه بأنه قوي حتى تتم استعادة علاقات الائتمانات العادية وحتى تحظى هذه العلاقات بالتقبل من جانب المقرض ومن جانب المقرض على حد سواء.

يضاف إلى ذلك أن مناطق العالم الأخرى تواجه مشكلات أكبر كثيراً وأطول دواماً.

لقد عاد كثير من دول أوروبا إلى النمو في سنة ٢٠٠٩، إلا أن بلداناً عديدة (أبرزها اليونان وأيرلندا وإيطاليا وإسبانيا ورومانيا وهنغاريا ولاتفيا) ما زالت في مشكلة اقتصادية خطيرة. وكل دولة من هذه القائمة تواجه مستويات ديون متزايدة لا يمكن التوصل إلى حل لها إلا ببرامج تقشف أليمة، أو بعمليات إنقاذ مالي ضخمة من جانب الاتحاد الأوروبي، أو بكلتا الوسيلتين، علماً بأن أية منهما ستحدث اضطراباً اجتماعياً واسعاً. والسبيل الوحيد إلى تلافي تلك النتيجة هو أن يواصل المصرف المركزي الأوروبي ضخ سيولة طارئة، فيمكن الاقتصادات الضعيفة من الاستمرار مع تمويل هائل للعجز (أو تمويل هائل للمصرفيات من طريق الاقتراض). من شأن هذا «الحل» أن يوقف الانهيارات يوماً آخر أملاً بأن يلقي انتعاش أمريكي مقوٍ حبل النجاة في نهاية المطاف.

علاوة على ذلك، في الوقت الذي أنحي معظم الحكومات الأوروبية باللائمة على الأمريكيين بوصفهم المسؤولين عن الركود، فإن عدداً قليلاً منها ألقى نظرة فاحصة على أنظمتها المصرفية (فالمشكلات المصرفية الأمريكية هي التي نشرت الأزمة في القطاع المالي إلى الاقتصاد الأعم). والآن فقط أخذ الاتحاد الأوروبي يشخص الوضع الصحي لمصارفه (وهو أسوأ كثيراً من الوضع الصحي للمصارف الأمريكية)، وأخذ، بدرجة أقل كثيراً، يعالج نقاط ضعف المصارف.

وحتى كتابة هذه السطور، تم الاعتراف بنصف قيمة الأصول المتضررة فقط، أي ما يبلغ ربما نصف تريليون يورو، وفُهم أن أقل من نصف ذلك المبلغ هو خسائر. بناء على ذلك، ستواجه أوروبا في سنة ٢٠١٠ أزميتين اقتصاديتين: أزمة مصرفية جيلية، وسلسلة من محاولات لتخفيف الديون، مع احتمال أن تلحق هذه المحاولات ضرراً بصحة اليورو نفسه.

اليابان أيضاً عادت إلى النمو، لكن عودتها تمت فقط بالرجوع إلى تمويل العجز الهائل، على غرار ما حدث في التسعينيات. ويشير النقاد إلى أن الولايات المتحدة شاركت أيضاً في هذا التمويل، غير أن لا بد هنا من إعطاء الأمر حقه من التقدير: يبلغ الدين الوطني الأمريكي الآن ٨٧ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن اليابان تقف عند ٢١٧ بالمائة (وهي النسبة الأكبر بالحدود المطلقة والحدود النسبية في تاريخ البشر).

أما الصين، فسجلت في سنة ٢٠٠٩ النمو الأقوى في العالم، إلا أن هذا النمو حدث على الرغم من وقوع انهيار في الصادرات، التي هي تقليدياً مصدر دينامية الصين الاقتصادية. وكان ٩٥ بالمائة بالتمام والكمال من نمو الصين لسنة ٢٠٠٩ قد نجم عن مصروفات الاستثمار، التي ارتكزت في معظمها على توسيع كبير لعمليات الإقراض، تميز بعدم الاهتمام تقريباً بنوعية القرض. ومن الناحية الجوهرية، استمرت الصين في النمو (وحافظت إلى ذلك على العمالة الواسعة النطاق وعلى الاستقرار الاجتماعي) من طريق توليد مقدار وافر من القروض المشكوك في أمرها، أو من طريق تحويل الدين الجديد إلى حكومات محلية. والحلان كلاهما سيلازمان الصين في المستقبل. وفي ظل الانتعاش الأمريكي الذي لم يبلغ درجة الرسوخ والانتعاش الأوروبي الذي تحقق به الشكوك في أحسن الأحوال، لا بد للصين من أن تجد طريقة أخرى كي تتفادى في سنة ٢٠١٠ الانكماش الذي تفادته في سنة ٢٠٠٩.

إن القضية الاقتصادية الرئيسية العالمية لسنة ٢٠١٠ بسيطة: الطلب على الصادرات. هنا يمكن القول إن ليس هناك من دول مارة بمرحلة نمو تتمتع بقوة كافية للتصرف كدول مستهلكة بلا خجل (مع أن طلب المستهلك الأمريكي يشهد انتعاشاً، وهو الذي لم يكن لهنهه حدود، فإن مستوياته تبقى دون المستويات التي كان عليها سنة ٢٠٠٨، وهذه حالة لا يحتمل أن تتحسن كثيراً في سنة ٢٠١٠)، وهناك دول كثيرة جداً تسلك اقتصاداتها التوجه التصديري. تلك المزاوجة السيئة ستقيد النمو في جميع أنحاء آسيا وفي أوروبا بدرجة أقل، إلا أن الإفراط في إنتاج السلع، نتيجة لهذه المزاوجة، سيضمن بقاء التضخم الإجمالي تحت السيطرة إلى أبعد الحدود.

خامساً: شرقي آسيا

بالنسبة إلى الصين، وخلافاً لسائر دول العالم، لم يؤد الركود العالمي سنة ٢٠٠٩ إلى انكماش في الائتمانات؛ فلدَى الصين مستوى عال جداً من مدخرات الأسر والشركات، واتحاد احتكاري مكتمل تستند إليه في مضمّار الاحتياطات من النقد الأجنبي. وقد استخدمت هذه المدخرات وهذا الاتحاد للتشجيع على تقديم سيل عارم من القروض الرخيصة. وولد هذا، إلى جانب تدابير محفزة اتخذتها الحكومة لتطوير البنية التحتية، المستويات العالية من النمو

الاقتصادي الذي توقعه العالم من الصين. لكن ليس هذا النمو بلا ثمن، بل إن الحكومة الصينية أدركت أن الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لتثبيت الاقتصاد وإبعاده عن النموذج الآسيوي المعروف بـ «النمو من أجل النمو» أصيبت بانتكاسة خطيرة حين ركزت الحكومة على الثبات أمام العاصفة المالية.

إن النموذج الاقتصادي الصيني، مثله مثل النماذج الاقتصادية في اليابان ونمور شرقي آسيا، مشحون بالمخاطر. ومن المؤكد أن الاستخدام غير الكافي لرأس المال الذي يشكل جزءاً من النظام سيعود ليلازم بكين في موعد لاحق.

كانت مشكلة الصين في سنة ٢٠٠٩ طفرة الطلب العالمي على الصادرات الصينية؛ فقد كان جزء كبير من صناعة الصين يسلك مسلكاً غريباً على هوامش أرباح هزيلة، فترك هبوط الصادرات أجزاء من الاقتصاد تتلوى في مهب الريح. وبدلاً من طرد عمال لموازنة دفاتر الحسابات (وهو أمر كان يمكن أن يتحول بسرعة إلى اضطراب عميم)، قامت الصين بزيادة القروض بشكل سريع لمصلحة هذه الشركات من جهة، وأطلقت مشاريع كبرى (ممولة بديون) تتعلق بالبنية التحتية من جهة أخرى. وبلغت تكاليف المسعنين كليهما أكثر من تريليون دولار، لكنها عادت بالنتيجة المرجوة.

أما مشكلة الصين الحالية، فهي أن بكين تدخل سنة ٢٠١٠ وهي في الموقف نفسه تقريباً الذي كانت عليه يوم دخلت سنة ٢٠٠٩، باستثناء أن لديها بنية تحتية تزيد على البنية التحتية التي كانت لديها قبل سنة. وقد نهضت الصادرات من عثرتها بمعدل الثلث تقريباً لكنها لم تعد إلى مستويات ما قبل الأزمة. وما زالت الشركات الصينية مثقلة بأعباء المشكلتين إياهما، أي مشكلة الائتكال على الصادرات ومشكلة لا فعالية رأس المال اللتين جعلتا سنة ٢٠٠٩ محطمة للأعصاب. ثم إن التحولات البنوية في الاقتصاد الصيني لتقليص هذا الائتكال لا يمكن إجراؤها في غضون عقد من الزمان، ويستحيل إجراؤها في غضون سنة. إذن، لا خيار أمام الصينيين سوى مواصلة برامج القروض الممولة بديون وبرامج البنية التحتية التي سمحت لهم بتحاشي الانهيار في سنة ٢٠٠٩، إلى أن يحين الوقت الذي ينتعش فيه الطلب الخارجي على نحو كاف.

بناء على ذلك، فإن المشاحنات التجارية مع الولايات المتحدة (التي يقلقها أيضاً وضع العملة فيها) ستزداد بالتأكيد، حتى لو حاولت الصين تهيئة صفقات تجارية جديدة في آسيا والعالم النامي كي تقلص اتكالها على الولايات المتحدة وتستغل مجالات نمو جديدة. زد على ذلك أن الصين تواجه مقاومة متزايدة للاندفاع الذي أبدته في سنة ٢٠٠٩ لشراء أصول موارد ما وراء البحار، وستكون، فيما هي تسعى إلى تغيير اتجاه النقد والمعارضة، في غمرة تحويل مقاربتها في سنة ٢٠١٠ إلى مزيد من المشاريع المشتركة وإلى حصص أصغر.

في الوقت الذي تواصل الصين التعامل مع صعوباتها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، تنظر أيضاً إلى جنوبي شرقي آسيا وهي تشعر بالقلق؛ إذ إن المبادرات الأمريكية الأخيرة لإحياء العلاقات مع رابطة دول جنوبي شرقي آسيا (آسيان)، بما فيها الزيارة الدبلوماسية إلى ميانمار

التي كثيراً ما جرى تجنبها، جعلت بكين تشعر بأن واشنطن تتدخل في مجال نفوذ الصين الذي يزداد اتساعاً وتعمل على تطوير الصين. كما أن اليابان والهند، ولأسباب اقتصادية واستراتيجية خاصة بهما، تقومان بمضاعفة نشاطهما الاقتصادي والسياسي في جنوبي شرقي آسيا، الأمر الذي يزيد الصين قلقاً على قلق. وفي سنة ٢٠١٠، قد تجد بلدان جنوبي شرقي آسيا نفسها في مركز الاهتمام، وهو ما ستحاول التعامل معه واستغلاله بعناية.

سادساً: أوروبا

بانهمك الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، ستضطر أوروبا إلى التعامل بمفردها مع دولة تستعيد قوتها، أي روسيا. لكن فيما يتعامل الاتحاد الأوروبي مع **حقائق اتفاقية لشبونة، تقوى في داخله شوكة تحالفات جديدة، ومتعارضة، أهمها حتى الآن العلاقة الفرنسية - الألمانية؛** إذ إن باريس وبرلين توصلتا إلى تفاهم - لعله مؤقت - مفاده أنهما معاً أقدر على تشكيل قوة داخل الاتحاد الأوروبي مما لو كانتا معارضتين إحداهما للآخرى. وبموجب اتفاقية لشبونة، ثمة قليل جداً من القوانين والأنظمة التي لا تستطيع هاتان الدولتان فرضها على الأعضاء الآخرين (بشيء من الضغط البيروقراطي والدبلوماسي)؛ إذ ولّى الزمن الذي كان بإمكان دولة واحدة أن تشل فيه معظم سياسات الاتحاد الأوروبي.

لكن عند كثير من دول الاتحاد الأوروبي مشكلات مع اتحاد تقوده فرنسا وألمانيا، واتفاقية لشبونة تترك تفاصيل بلا تنظيم، وهي تحديداً التفاصيل المتعلقة بالعديد من التغييرات المؤسساتية العديدة، وهو ما من شأنه أن ينشئ مجالاً واسعاً لمزيد من الاختلافات في الرأي حول كيف ينبغي إدارة الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، **سبق لفرنسا وألمانيا أن سلّمتا بالهيمنة الروسية على أوكرانيا وبدور روسيا البارز في إمدادات أوروبا من الطاقة.** وهاتان السياستان لا تستسيغهما أوروبا الوسطى، وبخاصة دول البلطيق وبولندا ورومانيا، وهي ستكون في سنة ٢٠١٠ مقتنعة أخيراً بأنها **تواجه الروس وحدها،** وستحاول جر الولايات المتحدة المتحيرة إلى المنطقة بطريقة ما.

من المؤكد تقريباً أن المملكة المتحدة ستختار **حكومة مشكّكة في التكامل الأوروبي** بحلول أواسط السنة، مع الأمل بأن تعجل في حدوث أزمة مع الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من سنة ٢٠١٠. وستجد لندن عدداً وافراً من الحلفاء المؤيدين لقضيتها في أوروبا الوسطى. أخيراً، ستؤدي **المصالح الاقتصادية التي تزداد تباعداً بين أعضاء الاتحاد الأوروبي** (انظر القسم المتعلق بالاقتصاد العالمي) إلى زيادة عدد الدول التي لا تثق بالقيادة الفرنسية - الألمانية.

سابعاً: أمريكا اللاتينية

شهدت أمريكا اللاتينية في العقد المنصرم الكثير من التغييرات، حيث إن تحولاً في جيل الزعامة أعاد ضبط التوجهات الإقليمية: تحول فنزويلا وبوليفيا إلى معاداة حقيقية للأمريكانية (Anti Americanism)؛ تدهور الأرجنتين المالي؛ قرارا كولومبيا والمكسيك لاستخدام القوة ضد تكتلات تهريب المخدرات؛ نهوض البرازيل بعد تأخر طال أمده.

بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية، ستكون سنة ٢٠١٠ ملحوظة لا بسبب أي تحولات كبيرة، وإنما بسبب الاستمرارية، على الرغم من التطورات الداخلية الجوهرية في بلدان أساسية. إنها سنة انتخابات في الدولتين الأكثر دينامية في المنطقة: البرازيل وكولومبيا، حيث لن تكون النتائج النهائية واضحة إطلاقاً لجهة من سيخلف أصحاب المناصب المتمتعين بشعبية هائلة. إلا أن السياسات التي يتبناها كلا البلدين - وهي ليبرالية نسبياً، وقائمة على إجماع وقوانين ضرائب واستثمارات مواتية للسوق (وفي حالة كولومبيا توجه عناية خاصة إلى الأمن) - أثبتت نجاحها وشعبيتها بحيث لن يكون لمن يتقلد سدة الحكم في نهاية السنة مجال كاف لإجراء تغييرات.

يشار أخيراً، في ما يتعلق بالبرازيل وكولومبيا، إلى أنهما تسلكان درباً يفضي إلى تنمية اقتصادية ذات معنى، ولن يكون هذا الدرب تحت رحمة مجرد انتخابات تعيث فيه فساداً، وهو أمر يتحقق لأول مرة منذ قرن من الزمن.

وستواصل الاستمرارية مسيرتها أيضاً في الدول ذات المستقبل الاقتصادي الذي لا يمكن وصفه بالزاهر. والحالتان البارزتان في هذا الصدد هما حالتا الأرجنتين وفنزويلا. فالأرجنتين ستركز على كسب منفذ إلى الأسواق الرأسمالية العالمية على الرغم من الآثار الباقية من تخلفها عن تسديد الديون سنة ٢٠٠١. وليس هذا جزءاً من أي تعويض اقتصادي أو من برنامج إعادة تأهيل؛ فالأرجنتين تسعى في طلب رأس مال بحيث تستطيع استنفاد شدة سعيها في وضع أكثر تعقيداً. وحين تبلغ غايتها، سيكون حسابها عسيراً. لكن بصرف النظر عما يحدث - أو ما لا يحدث - مع أسواق رأس المال الدولية، فالأرجح ألا يأتي الحساب في سنة ٢٠١٠.

في فنزويلا، تبقى المسألة مسألة سيطرة سياسية؛ ففي سنة ٢٠١٠، ستجرى انتخابات تشريعية قد تمنح المعارضة فرصة جديدة كي تلم شملها، لكن هذه المعارضة تبقى غير موحدة وغير منظمة، الأمر الذي يسمح للحكومة بأن تبقى صاحبة اليد العليا بسهولة تامة. وإذا حالت الحكومة المركزية دون التعرض لصدمة خارجية (صدمة تحدث تراجعاً اقتصادياً كبيراً ومفاجئاً)، فإن زمام الأمور سيبقى في يدها على الأغلب.

أما البلد الوحيد الذي تتوقع «ستراتفور» حدوث تغير في ظروفه، فهو المكسيك، حيث سيتوسع نشاط التكتلات الاحتكارية. ولقد أحرزت المكسيك نجاحات باهرة في مكافحتها لتكتلات تجارة المخدرات خلال سنة ٢٠٠٩. لذا، فإن هذه التكتلات ستكتشف من جهودها لتنويع أشكال نشاطاتها من طريق تشديد سيطرتها على مختلف أقسام سلاسل الإمداد بالمخدرات - وعلى ما يصاحبها من صناديق مشتركة للأرباح، وذلك في ظل الضغط الشديد الذي تتعرض له مناطقها بفعل استغلال الجيش كل فرصة متاحة.

هذا وسوف يزداد نشاط التكتلات انتشاراً عبر الحدود المكسيكية وصولاً إلى الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وفي حين يرجح أن يشد العنف بصورة متزامنة في البلدان الواقعة إلى الجنوب من المكسيك، فإن التكتلات ستحاول إبقاء نشاطها في الولايات المتحدة بعيداً عن الأنظار تلافياً للفت انتباه أجهزة الأمن الأمريكية. ومع ذلك، يبقى

استخدام العنف احتمالاً وارداً لأن التكتلات ستكون مضطرة إلى مزاحمة عصابات معروفة، وحتى مزاحمة بعضها البعض على وجه الاحتمال.

أفريقيا جنوبي الصحراء

استغرق انتقال الزعامة في جنوب أفريقيا سنوات ليحدث ويتبلور، بينما تطلبت أنغولا سنوات لتستقر وتقوى بعد حرب أهلية دامت نحو ثلاثة عقود. وأصبح التطوران كلاهما في حكم الإنجاز، فبدأ أخيراً التنافس بين البلدين الجنوب الأفريقيين ليصبح أحدهما القوة الإقليمية المهيمنة.

ولهذين الطرفين نقاط قوة ونقاط ضعف متباينة، رغم أن لكل منهما قاعدة قوة ووسائل نفوذ خاصة به. ف جنوب أفريقيا أغنى، وتتمتع بجيش أقوى وبقاعدة صناعية أرقى، بينما تفخر أنغولا بجهازها الأمني الفعال للغاية وبعوائدها الوفيرة من صناعة النفط المزدهرة.

في سنة ٢٠١٠، سيبدأ التنافس بصورة رصينة، حيث تقدم أنغولا أجزاء من صناعة الماس ومبيعاتها من النفط الخام كوسيلة لإبقاء علاقاتها بجنوب أفريقيا ودية. لكن لن يطول الوقت قبل أن يقع بين البلدين شيء يشبه حرباً باردة، أي صراعاً تُستخدم فيه فئات منشقة تعمل لحساب كل منهما. غير أن عمليات الفئات في سنة ٢٠١٠ ستكون مقتصرة على المضمار السياسي ولن تتصاعد إلى حرب شاملة كالحرب التي نشبت بين جنوب أفريقيا وأنغولا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

كلتا الدولتين تخطط لجعل زيمبابوي على شاكلتها، وسوف يستعر التنافس هناك لدى غياب رئيس زيمبابوي روبرت موغابي عن المسرح السياسي بسبب اعتلال صحته (أو بسبب سوء طباعه)، وهما قد بدأت بالفعل تحريك حلفائهما في الأماكن المناسبة، في الوقت الذي تحاول كل منهما نشر الفوضى داخل الأخرى.

إن لدى جنوب أفريقيا في صفوف مختلف الإثنيات اتصالات وافرة يعود تاريخها إلى الحرب الأهلية - إثنية المبونديو الحاكمة هي في الواقع أقلية (وإن تكن كبيرة) بين سكان أنغولا - التي ستعيد تنشيطها. والمجموعة التي يرجح أن تلقى الرعاية القصوى من جنوب أفريقيا هي الأوفيمبونديو، التي حاربت المبونديو بضراوة بالغة خلال فترة طويلة من الحرب الأهلية.

وسترد أنغولا «التحية» بإقامة علاقات مع المراتب العليا في الجيش، وهي مراتب أقوى كثيراً، لكنها أكثر مشاكسة أيضاً، ومع فئات داخل التحالف الجنوب الأفريقي الحاكم. وستحاول، على نحو خاص، التودد إلى الحزب الشيوعي الجنوب الأفريقي وكونغرس نقابات العمال الجنوب الأفريقية، وهما مجموعتان ضاقت ذرعاً بزعامة الرئيس الجنوب الأفريقي جاكوب زوما □